مجلس الوزراء يفرد حيزاً واسعاً لمناقشة واقع الأسواق..

الحكومة ترفع مكافأة الصيادلة العاملين بالقطاع العام إلى ٥٠ ألف ليرة سورية

الوطن

وافق مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس على رفع قيمة المكافأة الشهرية الممنوحة للصيادلة العاملين في القطاع العام لتصبح ٥٠ ألف ليرة سورية بدلاً من ٢٠ ألف ليرة بهدف تحسين أوضاعهم وبما يضمن استمرار العمل في القطاع الصحي بالشكل الأمثل.

وأفرد مجلس الوزراء حيزاً واسعاً من جلسته لمناقشة واقع الأسواق ومدى توافر المواد والسلع خلال شهر رمضان المبارك والخطوات المتخذة لتعزيز المخازين من مختلف المواد، وجدد التأكيد على أهمية تكثيف الرقابة والجولات على الأسواق وفرض العقوبات بحق المخالفين والمحتكرين وفق القوانين والأنظمة النافذة.

وشدد المجلس على أولوية العمل لاستثمار كل مساحة قابلة للزراعة والاستعداد التام لاستلام محصولي القمح والشعير وتجهيز مراكز الغربلة والاستلام. كذلك تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي وزيادة الإنتاجية وتعزيز دور المؤسسة العامة للصناعات الغذائية لزيادة العرض وتلبية الطلب على المنتجات الغذائية، إضافة إلى مواصلة إعطاء المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الاهتمام الكامل باعتبارها في مقدمة أولويات العمل لمختلف الجهات الحكومية.

وأكد المهندس عرنوس أن الحكومة حريصة على تقديم الدعم المطلق للقطاع الزراعي وزيادة مخصصاته من المشتقات النفطية وتأمين كل مستلزماته لدوره الأساسي في تعزيز الأمن الغذائي، معتبراً أنه الركيزة الأساسية للتنمية وتأمين متطلبات الإنتاجين الزراعي والصناعي وزيادة الكميات المعروضة من كل المواد وتأمين حاجة السوق المحلية منها، لافتاً إلى أهمية التوسع بمشاريع الثروة السمكية من خلال استثمار المسطحات والأحواض المائية غير المستخدمة لأغراض مياه الشرب إضافة إلى التوسع بالمشاريع الأسرية لتربية الأسماك والأقفاص العائمة في البحر والمياه العذبة حيث يمكن ذلك.

وقدم وزير الكهرباء عرضاً حول تقدم الأعمال لإنجاز محطة كهرباء الرستين في اللاذقية وإعادة تأهيل محطة حلب الحرارية والإجراءات المتخذة لمعالجة أي عقبات بما يضمن استمرار العمل ووضع المشروعين بالخدمة في الوقت المحدد، كذلك استمع المجلس إلى عرض حول المشاريع المقدمة من القطاع الخاص في مجال الطاقات المتجددة /الكهروضوئية والريحية والشمسية/ حيث تم التأكيد ضرورة تذليل أي عقبات أمام هذه المشاريع وتقديم كل التسهيلات لوضعها بالخدمة وفق البرامج الزمنية المحددة بما ينعكس إيجاباً على واقع الطاقات المولدة ويعزز من ساعات التغذية للاستهلاك المنزلي وللقطاع الإنتاجي والخدمي.

كما قدم وزير الزراعة عرضاً عن أداء الوزارة وأهم الإجراءات المتخذة لتطوير القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي وتعزيزه.

> التوسع بالمشاريع الأسرية لتربية الأسماك والأقفاص العائمة بالبحر

وناقش المجلس مشروع صك تشريعي بتعديل قانون صندوق تقاعد الفنانين التشكيليين رقم ٣٣ لعام ٢٠١٢ بهدف إتاحة الفرصة مجدداً للفنانين للاستفادة من الخدمات التي يقدمها الصندوق، ووافق المجلس على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

عضو جمعية الألبان والأجبان ينفي لـ«الوطن» ارتفاع الأسعار خلال رمضان! ويؤكد أن الطلب على الحليب ومشتقاته ازداد بنسبة ٧٠ بالمئة

رامز محفوظ

جرت العادة في كل عام أن يزداد الطلب خلال شهر رمضان على الألبان والأجبان باعتبارها من الأساسيات على المائدة الرمضانية، ولوحظ ارتفاع في أسعار بعض الأنواع الرئيسية مثل اللبن الذي تراوح سعر الكيلو منه في المحال التجارية بين ٢٧٠٠ و٢٨٠٠ ليرة كما وصل سعر كيلو الحليب لحدود ٢٤٠٠ ليرة، وكيلو اللبنة البلدية لحدود ١٠ آلاف ليرة وتراوح سعر كيلو الجبنة البلدية ما بين ١٤ و١٦ ألف ليرة سورية

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن عضو مجلس إدارة الجمعية الحرفية للألبان والأجبان بدمشق أحمد السواس أن الطلب على الحليب ومشتقاته ازداد بنسبة ٧٠ بالمئة خلال الأيام الأولى من شهر رمضان وخاصة على اللبن الذي يزداد استهلاكه في الأيام الأولى من الشهر.

ونفى السواس ارتفاع الأسعار زيادة الطلب خلال شهر رمضان، مؤكداً أن الأسعار ثابتة ولم تتغير منذ نحو أسبوع قبل بداية الشهر، مبيناً أنه نتيجة لزيادة الطلب على الحليب ومشتقاته انخفضت الكميات في السوق.

وأقر وجود تفاوت في الأسعار بين المحال التجارية خلال الفترة الحالية إذ إن بعض المحال تستغل زيادة الطلب وترفع أسعارها وبعض المحال تقوم بمبادرات خير خلال رمضان وتحافظ على أسعارها وتكتفي بهامش ربح بسيط، لافتاً إلى أن الاستهلاك ازداد خلال شهر رمضان لكن كمية الحليب الواردة من المزارع لم تزدد والإنتاج بقي على حاله، لافتاً إلى أن نحو ١٥٠ طناً من الحليب تضخ يومياً إلى دمشق وهذه الكمية لا تغطي الحاجة وهناك عجز كبير حالياً نتيجة زيادة الاستهلاك ويتم تعويض العجز عن طريق الاستعانة بالحليب المجفف أو من خلال تحديد كميات محددة للمحال التجارية وعدم التوزيع لها حسب رغبتها.

وبخصوص التصدير بين السواس أنه توقف مع بداية شهر رمضان، حيث أصدرت الحكومة قراراً بإيقاف تصدير السمن وكل ما يتعلق بمنتجات الحليب، لكن رغم إيقاف التصدير لهذه المنتجات ما زالت الكميات المنتجة لا تغطي الحاجة وخصوصاً مع زيادة الطلب خلال شهر رمضان.

وبالنسبة لتأمين الغاز المدعوم لأصحاب البقاليات الذين يقومون بتصنيع اللبن والبنة من الحليب في بقالياتهم ولا يمتلكون رخصة، أكد أن الجمعية قدمت طلباً إلى المكتب التنفيذي في المحافظة بهذا الخصوص ولم يتم معالجة هذا الموضوع بعد.

مهرجان سوق رمضان الخيري.. عروض خلبية وأسعار غير منافسة

وزير الاقتصاد لـ«الوطن»: يجب أن تكون الأسعار أرخص

طلال ماضي

طلبت إدارة مهرجان سوق رمضان الخيري «سورية بتجمعنا» على أرض مدينة المعارض القديمة بدمشق، من جميع الشركات الـ ٢٥٠ المشاركة عروض الأسعار، وأن تكون أرخص من الأسواق لكن للأسف يد التجار ماسكة والتخفيض خارج العروض التسويقية يتراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠ ليرة فقط.

ولوحظ غياب مادة الزيت من المهرجان باستثناء توزيعه عبر البطاقة الإلكترونية في جناح السورية للتجارة، وقيام أحد التجار بعرض عدد محدود من عبوات الزيت بحجم ليتر واحد، وبعد تجمع عشرات المواطنين أمامه باع الليتر بـ(١٣ ألفاً)، ورفض بيع الزيت بحجم ٤ ليترات وقال إنها للعرض فقط.

ومن الأسعار المعروضة في المعرض بعد التخفيض الأرز الإسباني ٣٧٠٠ ليرة انخفض بـ٢٠٠ ليرة عن السوق، والبرغل الناعم ٥٢٠٠ ليرة أرخص بـ٣٠٠ ليرة، والمعكرونة الكيلو ٥٠٠٠ ليرة مثل سعر السوق، والفول الحب بـ٣٥٠٠ مثل سعر السوق، والطحين ٣٤٠٠ أقل من سعر السوق بـ٢٠٠ ليرة، والفاصولياء حب ٧٥٠٠ مثل سعر السوق، وذرة اليوشار ٤٥٠٠ مثل سعر السوق، وحمص حب ٥٢٠٠ اقل من سعر السوق ٣٠٠ ليرة، وعدس مجروش بـ٤٤٠٠ أقل من سعر السوق بـ٣٠٠ ليرة.

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد سامر الخليل قال في تصريح لـ «الوطن» إن مستوى الأسعار يجب أن يكون أقل من الأسواق لأن البيع مباشر من المنتج إلى المستهلك، وهناك هوامش سعرية يتم توفيرها وعروض تسويقية خاصة تقدمها بعض الشركات.

واعتبر الخليل أن سبب ارتفاع الأسعار في الأسواق يعود إلى جملة من الأسباب منها الارتفاعات العالمية والعقوبات الخارجية، لافتاً إلى أن العروض الموجودة بحدود ١٥ بالمئة والمفروض أن تكون أرخص أكثر، وعلى الشركات تخفيض أسعارها ضمن المهرجان.

وأشار الخليل إلى وجود عروض متنوعة وجزء منها ترويجي وهناك متابعة يومية للأسعار.

بدورهم أكد عدد من المواطنين أن الأسعار ليست كما توقعوا فهي ليست رخيصة وليس كما يروج لها وفرق الأسعار يتراوح بين ١٠٠ و٢٠٠ ليرة في بعض المواد والعروض التسويقية التي تطرحها الشركات مواد غير مطلوبة.

توطين مخابز العاصمة وريفها لـ.. ومخاوف من نقل الازدحام من أمام الأفران إلى المعتمدين!

محافظ ريف دمشق: إنتاج المحافظة وتوزع المعتمدين يضمنان حصول الجميع على مخصصاتهم

مصدر مسؤول في «دمشق»: نعوّل أن يخفف «طوابير الأفران».. و٤٠ بالمئة من خارج العاصمة يحصلون على الخبز من أفرانها

محمد راكان مصطفى
فادي بك الشريف

أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أمس قراراً بتوطين الخبز في مخابز دمشق وريفها، حيث حصر الشراء من مخابز العاصمة بحاملي بطاقات دمشق، وحصر حصول حاملي بطاقات ريف دمشق بالمخابز الواقعة في محافظة ريف دمشق.

مدير «السورية للمخابز» بدمشق نائل اسمندر تمنى في حديثه لـ«الوطن» أن تخفف الازدحام عن مخابز العاصمة، (خاصة وأن الازدحام الحاصل على مخابز أطراف دمشق سببه حصول أبناء محافظة ريف دمشق على مخصصاتهم منها وفقاً للتأكيدات الدائمة للوزارة).

وعن إمكانية تخفيض مخصصات الأفران رأى اسمندر أنه من المبكر الحديث عن ذلك، كونه يحتاج إلى فترة زمنية لتقدير احتياجات المناطق بشكل دقيق، نافياً وجود أي تخفيضات على مخصصات المواطن الحالية.

بالمقابل يبقى الخوف من أن تحول قرار الجغرافي لمنافذ البيع والمعتمدين في كل مناطق المحافظة وبما يضمن حصول جميع أبناء المحافظة على مخصصاتهم من المادة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مصدر مسؤول في محافظة دمشق أنه يعول على القرار الصادر بخصوص توطين الخبز وفصل بطاقات العاصمة عن ريف دمشق في تخفيف الازدحامات على الأفران ضمن العاصمة وبالتالي ضبط مسألة توزيع المادة بشكل أكبر، على أن تتحمل المدينة ومخابزها المسؤولية الكاملة عن تطبيق الآلية المعتمدة والكميات المخصصة لأفران.

القرار وحسب المصدر، كان من التوصيات التي رفعها مجلس محافظة دمشق سابقاً بضرورة توطين مادة الخبز كما حدث بالنسبة لتوطين مادة مازوت النقل الذي تم إقراره خلال العام الماضي وساهم بشكل كبير في تخفيف الازدحامات، مبيناً أن مخاوف مجلس المحافظة كانت من الآلية التي تم الحديث عنها ونقل المادة بسيارات خاصة.

وبيّن المصدر أن الحكم على القرار يتوضح خلال أسبوع كأقل تقدير مع تقييم القرار والإيجابيات وتلافي أي سلبيات أو ثغرات تحول دون تطبيق القرار بالشكل المطلوب، وخاصة أن الطلب على الخبز خلال رمضان المبارك ينخفض بنسبة تتجاوز الـ٢٥ بالمئة نظراً لطبيعة الشهر.

وقال المصدر: ما نريده من القرار هو تخفيف الطوابير الكبيرة على الأفران، مع تحمل كل محافظة مسؤوليتها بالكميات الممنوحة للمخابز من الطحين والدقيق، ولاسيما أن ريف دمشق تحصل على الدقيق والطحين بكميات كبيرة كونها تضم عدداً أكبر من البطاقات والعائلات، مضيفاً: ما لا يقل عن ٤٠ بالمئة من المواطنين والبطاقات ممن يحصلون على المادة من دمشق هم من ريف دمشق وخاصة العاصمة ما يسبب الضغط والازدحامات على الأفران.

وحول مسألة الازدحامات، أكد المصدر أن عدد المعتمدين في العاصمة يتجاوز الـ٥٠٠، مستبعداً أن يخلق القرار ازدحامات على المعتمدين كون الكمية محددة لكل معتمد بما يقدر بـ ٢٥٠ ربطة يومياً، علماً أن عدد البطاقات الذكية في العاصمة يتجاوز النصف مليون بطاقة.

وخلق القرار تساؤلات وجهها العديد من المواطنين وخاصة في ريف دمشق ممن تفاجؤوا بالأمر والإعلان عن الآلية الجديدة من دون أي تفاصيل والتمهيد للقرار بالشكل المطلوب، ناهيك عن الحديث عن مصير من لم يقم باختيار مخبز لتوطين بطاقته ضمنه في العاصمة وشراء الخبز عن طريقه، دون أن ننسى المشاكل التقنية.

وأصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أمس قراراً بدء توطين المخابز في دمشق وريفها، بمعنى أنّ المواطن الذي صدرت بطاقته في ريف دمشق، إذا أراد شراء خبزه من المخبز مباشرةً، فيشتريه من مخابز الريف، ومن كانت بطاقته صادرةً من المدينة فيشتري من مخابز المدينة، في حين أبقى القرار الشراء من المعتمدين مفتوحاً للبطاقات الصادرة من الريف والمدينة.

وبرر القرار بأن توزيع الشراء من المخابز على الجغرافية وعدد سكان كل حي ومنطقة سكنية هو الضمان الوحيد لحصول المواطنين على خبزهم بسهولة، والقضاء على ظاهرة الاتجار بالخبز في الشوارع وبيعه بأسعار مرتفعة.

مع التأكيد على أن مخابز الريف والمدينة تكفي لتخديم أبنائهما.

التموين تنصف التجار بوضع التسعيرة!

«حماية المستهلك» لـ«الوطن»: نحن مغيبون عن الاجتماعات التي تخص الأسعار

هناء غانم

طالب رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز المعقالي الجهات الوصائية بالابتعاد عن «الطناش» وإيجاد حلول لفوضى الأسعار العارمة التي تزداد يومياً.

المعقالي أكد لـ«الوطن» أن الجمعية شكلت لجاناً من أعضاء مجلس الإدارة لسبر الأسعار ومراقبتها بين دمشق وريفها، فتبين أن الأسعار ارتفعت أكثر من ٦٠ بالمئة خلال أيام رمضان، الأمر الذي يؤكد وجود فوضى واضحة وعدم مراعاة لانخفاض القوة الشرائية للمواطن، مضيفاً إن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تعتمد في التسعير على إنصاف التجار.

وتساءل المعقالي: ما دامت الحكومة غير قادرة على ضبط الأسواق والأسعار، لماذا لا تفتح باب الاستيراد لكل السلع ولجميع التجار لخلق روح التنافسية بين التجار مع بعضهم بعضاً وبين التجار والسورية للتجارة؟ مشدداً على أهمية تعزيز القدرة الشرائية للمواطن عبر حلول ولو كانت «ترقيعية» مبدئياً مثل زيادة الرواتب والأجور للعاملين وأصحاب الدخل المحدود لأن الزيادات السابقة امتصها السوق بسبب ارتفاع أسعار الكلف الداخلية التي أصبحت أسعارها تضاهي أسعار السلع المستوردة.

وطالب المعقالي المعنيين في الحكومة بالعمل على إيجاد حلول لتخفيض الضغط عن المواطن، إذ لا مبرر للغلاء الحالي ما دام أن سعر الصرف ثابتاً، واصفاً التذرع بالحرب الروسية-الأوكرانية بالشماعة، وأن العشوائية في إصدار القرارات من الجهات الوصائية انعكست سلباً على الأسواق ولم تأت بنتائج صحيحة، والحل الأجدى لحل مشكلة الغلاء يكمن بتخفيض الأسعار وضبط الأسواق، ورفع الأجور حتى لو امتصها السوق وأدت إلى تضخم جديد، لكنها تبقى حلاً إسعافياً لا يلغي ضرورة تقديم حلول إستراتيجية وتوفير المواد بأي شكل من الأشكال والابتعاد عن جباية الضرائب والرسوم من جيب المواطن، داعياً خبراء الاقتصاد لإيجاد حلول ودراسات وطرحها على الجهات الوصائية.

وكشف المعقالي أن جمعية حماية المستهلك قامت بدراسة لواقع الأسعار في الدول المجاورة، ووجدت أن الأسعار في سورية أكثر بمرة ونصف المرة من دول الجوار، وأن الجمعية مغيبة عن الاجتماعات التي تمس الأسعار والمواد بشكل عام والمهرجانات، علما أن مهمتها هي رصد واقع السوق وحال المواطن، مضيفاً: إن أحد أعضاء غرفة تجارة دمشق منع ممثل جمعية حماية المستهلك من حضور الاجتماع مع وزير التموين بحجة أن الجمعية تصرح للإعلام ضد التاجر.

وخاطب المعقالي التجار عبر «الوطن» وقال إنهم كجمعية ليسوا ضد أي تاجر أو صناعي، بل ضد التجار المحتكرين وأصحاب النفوس الضعيفة، وناشد التجار بتخفيض الأسعار ولاسيما في رمضان.